الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، موسومة :

مفهوم الجملة العربية وخصائصها بين النحويين والبلاغيين

تخصص: لسانيات الخطاب

إعداد الطالبة:
بن دواح خديجة

إشراف الدكتور:
مصطفاوي جلال

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بلباد رفيقة.....عضواً رئيساً.

د. مصطفاوي جلال..... عضوا مشرفا ومقررا.

د. زوالي نبيلة..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 1440 هـ / 1441 هـ – 2019 م / 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهـــداء

ها هي سفينة مشواري ترسو على ضفاف هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أن يكون شاطئها خير شاطئ يزوره طالب العلم وأهدي ثمرة جهدي إلى قرة عيني إلى أغلى إنسانة على قلبي التي يكفيها فخرا أنّ الجنة تحت أقدامها إلى منبع العطف والحنان "أمّي الغالية" رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى من أستمدّ منه قوّتي واستمراريتي من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب من كان قدوة أقتدي بها وكان عرق جبينه منير دربي إليك أبي العزيز.

إلى أخواتي اللواتي تقاسموا معي حنان الأم وعطف الأب وتقاسموا معي الحياة بحلوها ومرّها "أمينة ومختارية" ولؤلؤة العائلة "فاطمة الزهرة".

إلى أخواني اللذان كان سنداً لي في الحياة: "مختار وبغداد".

إلى كل أحفاد العائلة: محمد، أسامة، إبراهيم، آدم، عبد الرحمان، عبد الحكيم، عادل، بشرى، رقية، آلاء والمشاغب إسحاق.

إلى من تقاسمت معهم مشواري الدراسي وصديقات حياتي "نوال وأسماء".

"إلى كل أفراد عائلة بن دواح"

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق برضاه الآمال والغايات اعترافا بالفضل وبقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ سورة البقرة، الآية 152. أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى كل الأساتذة الكرام وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **"مصطفاوي جلال"** الذي رافقني طيلة مدة إنجازي لهذه المذكرة، فكان الموجه والناقد بنصائحه القيمة. لك منّي جزيل الشكر والتقدير.

شكراً لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل وآخر دعونا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مقدمة

تعد الجملة في العربية الوحدة الأساس في بناء النص سواء كان النص مقروءا أم مسموعاً، فالجملة في النص اللغوي كالخلية من الجسد، تتكافل مع بعضها البعض في سبيل تشكيل نص لغوي كامل يتم به المراد، وهو تحقيق الفهم والإفهام تحت غطاء التواصل البشري...

وهي وحدة تواصل على أصعدة عدة فكرية وإفهامية واجتماعية وعلمية وحضارية. إذ لا يعمر الكون ولا المجتمع من دونها... وبناءً عليه اخترت البحث في موضوع الجملة، في هذه الدراسة والتي عنونتها بـ "**الجملة العربية وخصائصها بين النحويين والبلاغيين**" ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي: ما هي خصائص الجملة العربية ومفهومها لدى النحويين والبلاغيين؟

وكان سبب اختياري لهذا الموضوع هو الكشف عن مفهوم الجملة وأقسامها لدى النحويين والبلاغيين لمحاولة إيجاد قاسم مشترك في نظرة مل منهما للنظم الجملي نظراً لأهمية الجملة عندهم كونها تمثل عنصر فهم وإفهام هذا ما جعل رغبتي تزداد في المعرفة ومن هنا تبادرت في ذهني بعض التساؤلات التي تحتاج إلى أجوبة وهي كالتالي:

- ما مفهوم الجملة عند النحويين والبلاغيين؟
- ما الفرق بين الجملة والكلام عند النحاة؟
- ما أقسام الجملة عند النحاة والبلاغيين؟
- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه عند النحاة والبلاغيين؟

معتمدة في ذلك على خطة بحث شملت مدخلا وفصلين وخاتمة بمثابة مجموعة من الاستنتاجات لما أستخلص من الفصلين حيث تطرقت في المدخل إلى مفهوم الجملة وبناءها.

أّما الفصل الأول فقد عنونته بـ: **الجملة العربية عند النحويين** والذي اندرجت تحته أربعة عناصر، العنصر الأول بعنوان: مفهوم الجملة عند النحاة، وأمّا العنصر الثاني فجعلته حديثا مفصلا عن الفرق بين الجملة والكلام، أمّا العنصر الثالث فاشتمل على أقسام الجملة والعنصر الرابع فقد احتوى على بناء الجملة.

أمّا الفصل الثاني فعنونته بـ: **الجملة عن البلاغيين** احتوى الفصل على أربعة عناصر، العنصر الأول شمل مفهوم الجملة عند البلاغيين، العنصر الثاني أقسام الجملة، العنصر الثالث الخبر والإنشاء عند البلاغيين والعنصر الرابع والذي يُعد أهم عنصر في المذكرة وهو الجملة بين النحو والبلاغة (أوجه الاختلاف والتشابه).

معتمدة في ذلك على المنهج التاريخي والمقارن المناسب لطبيعة هذه الدراسة العلمية الذي يساعد على استقصاء الحقائق، وفيما يخص الصعوبات والعقبات التي واجهتني في هذا البحث فهي أمور متداولة ومشتركة بين كل طلبة العلم والمعرفة، فأول صعوبة في قلة المصادر والمراجع بمكتبة المركز وعدم قدرتي للتنقل إلى مكتبات أخرى نظرا للظروف التي نمر بها فكل بحث علمي يحتاج إلى مصادر ومراجع لينسج منها متنه.

وللإلمام بهذا الموضوع "**الجملة العربية وخصائصها بين النحويين والبلاغيين**" اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- كتاب سبويه لسبويه.
- بناء الجملة العربية لعبد اللطيف، محمد حماسة.
- التطبيق النحوي للراجحي.
- معجم المفصل في النحو العربي.
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد أسهمت في إلقاء بعض الأضواء على الجملة العربية وخصائصها بين النحو والبلاغة وإنّي لا أدّعي الكمال لهذه الرسالة، فالكمال لله عزّ وجل وحسبي أنّي أخلصت

الجهد والمحاولة فإن أصبت فذلك توفيق من الله عزّ وجلّ وإن أخطأت فمنّي والله أعلم وهو المستعان.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة من قريب أو بعيد، خاصة أستاذي المشرف.

بن دواح خديجة

عين تموشنت في 2020/06/10

مدخل

مفهوم الجملة وبناؤها

مفهوم الجملة وبناؤها:

الجملة كانت مصطلحا ذا جدل واسع منذ البدايات عند النحاة فمنهم من جعلها مرادفة للكلام باعتماد شرط الإفادة كابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري، إذ "الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجمل"[1].

ومنهم من حاول التفرقة بينهما لتعريف الجملة كرضي الدين الإستراباذي، الذي جعل الجمل ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر للمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسماً للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته وكل كلام جملة ولا ينعكس[2].

ومن هذا المنطلق فالجملة سواء كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية لكونها تركيباً من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، والشرط فيها أن تكون تركيبا له معنى مستقل مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم والسامع[3] فالجملة عند المبرد "ما يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب"[4] أو هي كل لفظ مفيد مستقل بنفسه مفيد لمعناه[5].

وذات التعريفات انعكست في الدرس اللغوي المعاصر، مع مراعاة ظروف التطور، إذا اعتبرت الجملة في أقصر صورها هي أقل من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فليس للجملة طول محدد، بل تتراوح بين القصيرة جداً، لأنّ المهم فيها خاصية الإسناد، أو تحقق طرفي الإسناد الذي تنعقد به الجملة وليس لها حد أقصى تلتزم به، حيث أنّها "مركب لغوي دال مكون من اللسان

1- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، د ط، د ت، ج1، ص32.
2- ابن الحاجب النحوي المالكي، كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط ،1995، ج1، ص8.
3- ينظر: الزمخشري، المفصل، ص60.
4 - المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري / اللبناني، القاهرة/بيروت، ط2، 1979، ج1، ص8.
5 - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، د ط، د ت، ج1، ص32.

العربي من عنصرين رئيسيين اثنين هما: المسند والمسند إليه اللذان يظهران في نماذج الكلام المشخص بصورة متعددة متنوعة بالغة الغنى تتضمنها بنى تركيبية كل منها يشبه النواة"[1] وعليه أخذت الجملة أبعاداً مختلفة في ظل هذا الدرس، إذ اعتبرت "الشكل اللغوي المستقل، غير متضمن عن طريق أي تركيب نحوي في أي شكل لغوي أكبر"[2] إنّها الوحدة اللغوية الأساسية أو الصورة اللفظية التي لها مطلق الأهمية في التعبير والإفصاح، في أي لغة من اللغات، والتي وقف الدرس اللغوي عندها منذ البدايات، "لأنها عنصر الكلام الأساسي فبالجملة يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، وبالجمل حصلنا لغتنا، والجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضا. كما أن الصور اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، والجمل تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً. فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل تتكون من جملة واحدة "تعال" و "لا" و "أسفاه" كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[3].

ومع لمسات الجدة والحداثة في الدرس النحوي خاصة واللساني عامة، منحت الجملة تعاريف عديدة ومتنوعة، جراء الرؤى والنظريات المختلفة، بلغ حدها أكثر من مائتي (200) تعريف حتى اليوم. يقول روبرت ألان دي بوغراند "من المتعلق أنّ هذا التركيب الأساسي (ويقصد به الجملة) قد أحاط به الغموض والتباين حتى وقتنا الحاضر... ومازالت هناك معايير مختلفة لجمالية الجملة دون الاعتراف صراحة بأنها تعريفات نهائية كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها"[4] وفي معجم اللسانيات جاء تعريف الجملة على أنّها "مجموعة من المكونات اللغوية مرتبة ترتيباً نحوياً بحيث تكون وحدة كاملة في ذاتها، وتعبر عن معنى مستقل"[5]، ليجمع إبراهيم أنيس بين التعريفين، فيعتبر الجملة "في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا

1 - أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، د ط، د ت، ص126، وينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، ص218.

2 - John Lyon, Linguistique général, introdu – 5 linguistique, traduction: dulois cherlier robuison, Larousse, imprimie Herissy, France, Paris, 1983, P133.

3 - فندريس، اللغة، تعريب عبد المجيد الدواخي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، مطبعة نخبة البيان، باريس، د ط، 1950، ص88.

4 - روبرت دي بوقراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1988، ص88.

5 - سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، 1997، ص129.

القدر من كلمة أو أكثر"[1] أي ضرورة أن تكون الجملة ذات تركيب معين وترتيب معين وإفادة مستقلة يكتفي بها كل من المتكلم والمستمع.

ولكن، في محاولة تأسيسية لنحو ما فوق الجملة "نحو النص"، عدت الجملة "بنسبة صغرى تتحرك متجهة نحو مثيلاتها لبناء "البنية الكبرى" التي هي النص الشامل"[2] إنّها وحدة صغوى في وحدة أكبر، ترتبط فيها العناصر بأدوات ترجع إلى الفعل أو الاسم والتوسع فيها لا يتغير كثيرا من أصول الجملة، بفعل أدوات أهما على الإطلاق الضمائر، والتي اعتبرت لوظيفتها في النحو العربي من المبهمات، "لوقوعها على كل شيء وعدم دلالتها على شيء معين مفصل مستقل إلا بأمر خارج لفظها"[3]. والتي لا تدل على الذات بعينها، بل تدل على مطلق الغياب، وتحتاج في إرادة تعيين المقصود منها، وإحداث الدلالة إلى إضافة أو وصف أو تمييز، وغير ذلك من طرق التضام المعروفة. والتضام أن يستلزم أحد العنصريين النحويين العنصر الآخر على هيئة "التلازم" وافتقار كل عنصر للعنصر الآخر.

والجملة وفق المنظور الوظيفي تتألف من شقين هما: المسند إليه (Rhème) والمسند (Thème)، وعليه فالمسند إليه يأتي في المرتبة الأولى، لأنّ المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم، أي الموضوع، ثمّ يأتي المسند /المحمول/الخبر، في الرتبة الثانية إذ يجمل بعد تمهيد المسند إليه خلاصة الكلام المقصودة، مثال ذلك قوله تعالى:

الْمَالُ وَالْبَنُونَ	**زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**[4]
مسند إليه	مسند

1 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص260-261، وينظر: مهدي المخزومي، في النحو دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1689، ص33.
2 - عبد الله محمد الغذامي، الخطيئة والتفكير، مقدمة نظرية، دراسة تطبيقية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1984، ص96.
3 - حسن عباس، النحو الوافي، ج1، ص338-339، وينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا، 1999، ص242.
4 - سورة الكهف، الآية 46. رواية حفص.

والتركيب الإسنادي عند أندريه مارتنيه (A.Martient) أحد رواد التحليل الوظيفي هو التركيب الذي لا يمكن اختصاره، إذ لا يمكن لأحد من أطرافه أن يؤدي خطابا لغويا لوحده يقول مارتنيه "إنّ أضغر قول لابد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الإنتباه إليه ونسميه المسند (Prédicat) ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه (Sujet). ويكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس[1]. ويعد التركيب الإسنادي النواة التي تقوم عليها العبارة وترتبط بها سائر الوحدات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه هناك ثلاث عناصر يمكن للجملة أن تحلل من خلالها عند مارتنيه:

1-**العنصر المركزي**: هو المحمول أو فحوى الكلام، أي المسند.

2-**أداة التحصيل**: أي المسند إليه وهو العنصر المشارك فاعلا أو مفعولاً لكي يكون للمسند الحضور الذي يستحق كفحوى خطاب. وغالباً ما يكون الفاعل في اللغات الهندو-أوروبية هو الأداة التي تعمل على التحصيل: وكلاهما (المسند والمسند إليه) عنصران إلزاميان لا يمكن حذفهما في الجملة.

3-**أنماط الإلحاق**: وهي التكملة لما لها من دلالات مستقلة عن مضمون الجملة الأساسي، وهي تشبه في مفهومها ما يسمى "الفضلة" في نحوها العربي والإلحاق نوعان: إلحاق بالعطف (Coordination) في مثل قولنا: الحق سيف وسلطان، وإلحاق بالتعلق (Subordination) ويشمل وظائف نحوية مختلفة كالنعت والمضاف إليه، الجار والمجرور... مثل اشتريت كتاباً نافعاً...إلخ.

ونجد الإشارة في آخر الأمر إلى أنّ مارتنيه لا يضع المسند والمسند إليه في مرتبة واحدة كما هو معروف في الدرس النحوي التقليدي، الذي يسوي بينهما انطلاقا من حكم العلاقة المنطقية التي بينهما (محمول وموضوع)، بل هو يعتبر المسند دون المسند إليه وحدة مركزية ليس في التركيب الإسنادي فحسب بل في تركيب الجملة كله.

1 - أندريه مارتينه، مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد حمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985، ص124.

وخلاصة الأمر أنّ الجملة مصطلح يدل على وجود علاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل، والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى وفسرت نسبة بأنّها "إيقاع التعلق بين الشيئين"[1]، فكانت الجملة بذلك نوعان اسمية وفعلية، وهي أولى الثنائيات التحليلية النحوية للجملة والتي دأب عليها النحاة، حتى إلى عصرنا الحاضر إلى جانب البعض الآخر الذي انبثق من الثنائية الرئيسية (جمل لها محل من الإعراب / جمل لا محل لها من الإعراب)، (جمل بسيطة، جملة مركبة أو معقدة)...إلخ.

[1] - أحمد محمد قدور مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا، 1999، ص236.

الفصل الأول: الجملة العربية عند النحاة

1- الجملة عند النحاة

2- الفرق بين الجملة والكلام

3- أقسام الجملة

4- بناء الجملة

1- مفهوم الجملة عند النحاة:

أ- تعريف الجملة عند النحاة:

لا اختلاف بين أهل العلم على أنّ الجملة هي مادة الكلام وموضوعه في الدراسات النحوية، سواء أكان ذلك من خلال تحليل التراكيب اللّغوية إلى مكوناتها أم من خلال تركيب الكلمات لإنتاج الجمل فموضوع التركيب الجملة المفيدة[1].

وقوانين النحو لا تكون إلا من خلال الجملة، فليس "النحو إلا ما كان في الجملة وبنائها، وعلاقات أجزائها بعضها ببعض، وما يتصل بذلك من الإعراب والبناء[2].

ومن هنا نستطيع أن نقول أنّ هناك علاقة وثيقة بين الجمل والنحو فلا نحو دون جملة ولا جملة دون تألق الكلمات المضبوطة لقوانين النحو.

إنّ الدارس لموضوع الجملة يجدر به أن يتناول مصطلحها عند النحاة وعند البلاغيين، وقبل ذلك عليه أن يسأل نفسه متى أطلق هذا المصطلح؟ أو من أطلقه؟

إنّ أوّل كتاب نحوي ناضج وصل إلينا هو كتاب سيبويه المعتبر ركنا أساسا مهما في النحو العربي، وبعد استقرائنا للكتاب لم نجده استخدم مصطلح الجملة بمفهومها الإصطلاحي، ولم يعرفها، وأشير هنا إلى أنّ سيبويه استخدم كلمة "جملة" غير مرة في كتابه، إذ وردت مرة بلفظ الجمع في قوله "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وما يجوز في الشعر من أن أذكره لك هنا، لأنّ هذا موضع جُمَل"[3].

---

1 - فريحة أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1973م، ص185.

2 - د. أحمد دواد دعمس، الجملة معناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 2012، ص27.

3 - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط1، بدون تاريخ نشر، ج1، ص32.

وورد مرتين بلفظ المفرد في قوله "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل"[1] وفي قوله "فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا كله"[2] نلاحظ على ما تقدم أنّ سيبويه استخدم الجملة بالمعنى العجمي فقط، وقولي: إنّ سيبويه استخدم (الجملة) من أكثر من موضع جاء مخالفاً لما هبّ إليه الباحث محمد حماسة عبد اللطيف. حيث يقول: "ولم أعثر على كلمة (الجملة) في كتابه (أي سيبويه) إلاّ مرّة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع"[3]. وإنّ الباحث إذ يخالفه في عدد مرات استخدام سيبويه كلمة (جملة) بمعناها اللّغوي، يتفق معه ومع غيره من الباحثين في أنّ سيبويه لم يستخدم الجملة بمفهومها الاصطلاحي، فسيبويه "لم يعرف... الجُملة، ولا وردت في كتابه مصطلحا[4] يقول محمد حماسة: "نؤكد أنّه لم يطلق مصطلح الجملة أكانت اسمية أم فعلية[5] وهو نفسه "لم يستخدم مصطلح (الجملة) على الوجه الذي تناوله من بعد ما جاء بعده"[6].

ولا يعني خلو كتابه من معنى الجملة اصطلاحاً، أنّه لم يتطرق لذكر عناصرها، فقد قال من معرض حديثه عن المسند إليه "وهما ما لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه أبداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا عبد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[7] ونلاحظ على كلام سيبويه أنّه ذكر عنصري الجملة الاسمية في قوله "عبد الله أخوك" و "هذا أخوك"، وهما المبتدأ والخبر، وقد حَسُن الوقوف عليهما فتمت الفائدة،

1 - سيبويه، المرجع نفسه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط1، بدون تاريخ نشر، ج3، ص119.
2 - سيبويه، المرجع نفسه، ج3، ص208.
3 - عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص18.
4 - د.داود دعمس، الجملة معناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 2012، ص29.
5 - الدجني فتحي عبد الفتاح، الجملة العربية نشأة وتطورا واعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1978، ص43.
6 - سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، بدون تاريخ نشر، ج1، ص23.
7 - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، دار الجيل، بيروت، ط1، بدوت تاريخ، ج1، ص23.

كذلك ذكر عنصري الجُملة الفعلية في قوله "يذهب عبد الله" وهما الفعل والفاعل وهذان الركنان في الجملة الاسمية والفعلية لا يمكن الاستغناء عن أحدهما وإن كان محذوفا، فلابد من وجود ما يدل عليه.

وبما أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلح الجُملة بالمعنى الاصطلاحي، فهذا يعني أنّ هذا المفهوم ظهر بعده "والراجح أنّ مصطلح الجملة مستحدث بعد الخليل وسيبويه لأنّ الكتاب يخلو فيما أعلم من مصطلح الجملة[1].

واعتقد بعد الباحثين أنّ أوّل من استخدم مصطلح الجُملة، هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) معتمدين في ذلك على قوله في باب الحديث عن الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[2] ومن بين هؤلاء فتحي الدجني يقول: "أمّا مصطلح الجملة، فقد ذكر المبرد ذلك المصطلح صراحة... ويبدو لي أنّ المبرد البصري هو أوّل من استخدم هذا المصطلح من النحاة، وجاء هذا التعريف عرضاً في أثناء حديثه عن الفاعل ولم يتعرض لها تفصيلاً إنّما تحدث عنها اصطلاحاً"[3].

ب- مفهوم الجملة بين النحويين القدماء والمحدثين:

ما زالت الجملة الشغل الشاغل للدارسين القدماء والمحدثين، لكونها أكبر وحدة نحوية ينتهي الكلام المبني بناءً نحويا، والمفيد دلاليا إفادة يحسن السكوت عليها.

والجملة (فُعلّة) مشتقة من الجذر الثلاثي (ج.م.ل)، وتدل في الأصل على إجمال الشيء أي جمعه من دون تفصيل. وقد ورد هذا المعنى عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، ومن نقل عنه أصحاب المعجمات اللغوية[4].

1 - الحمصي، محمد الطاهر، الجملة بين النحو والمعاني (رسالة الدكتوراه)، إشراف مازن مبارك، جامعة دمشق، 1989، ص1.
2 - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص8.
3 - الدجني، فتحي عبد الفتاح، الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د ط، 1996، ص51.
4 - ينظر: العين الفراهيدي، عبد القاهر الجرجاني، جمل، أساس البلاغة، الزمخشري، ص138 -139.

وجاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ): "والجملة واحدة الجُمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقته، وأُجْمَل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره، يقال أجملت له الحساب والكلام قال تعالى: "**لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً**"[1] وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجُملة.

وقال الفيومي (**ت 770هـ**): (الجمل من الإبل بمنزلة الرجل يختص بالذكر قالوا ولا يسمى بذلك إلا إذا بزل وجمعه (جمال) أو (أجمال)... وتَجَمّل، تَجَمُّلاً بمعنى تزيين وتحسن إذا اجتلب البهاء والإضاءة و(أجملت) الشيء إجمالا جمعته من غير تفصيل و(أجْمَلَت) في الطلب رفقت ورجلٌ (جمالي) بضم الجيم عظيم الخلق وقيل طويل الجسم[2].

وقد ورد لفظ (الجملة) مفرداً وجمعاً، أي (الجملة) و (الجمل) في كتاب سيبويه (ت. 180هـ) وكان سيبويه يريد بلفظ (الجملة) و (الجمل) المعنى اللغوي لا الاصطلاح النحوي وكان يستعمل مصطلح الكلام للدلالة على الجملة بمفهومها الحالي[3]. وقال في موضع آخر: "وتقول قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنّك قلت تبين لي ذلك"[4].

ظهر لفظ الجملة للدلالة على تركيب الكلام واتلافه عند المبرد (ت. 285هـ)، قال: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد[5].

1 - سورة الفرقان، الآية 32. برواية حفص.
2 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي (جمل)
3 - ينظر: د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي 26، مفهوم الكلام والجملة التركيب، د. جمعة فرجاني: 2/8-9
4 - المرجع نفسه، 333/2.
5 - المقتضب، المبرد 142/1.

2- الفرق بين الجملة والكلام:

إنّ الذي يتتبع مفهوم الجملة عند النحاة يرى أنّهم على مذهبين:

المذهب الأول: يرى هذا المذهب أنّ الجملة مرادفة للكلام، وأنّه لم يكن ثمة فصل بين المفهومين.

أمّا المذهب الثاني: ينظر أصحابه إلى الجملة على أنّها غير مرادفة للكلام، وأنّه ثمة فصلاً بين المفهومين، وربما يكون أحدهما أعم وأشمل من الآخر. وقبل أن نبدأ بعرض آراء أصحاب المذهبين، وتناقشها، نرى أن نقف قليلاً عند مفهوم الكلام، فهو في اصطلاح اللّغويين يطلق على: "الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وإطلاقه على الثلاثة مجار"[1] وهو أيضاً "مطلق ما أفاد ولو بالإشارة كوضع أعلام الزينة الدالة على الفرح وما يوضع من الطرق من النصب وبحركة الرأس للتعظيم أو على معنى أولا"[2] وهو في اصطلاح النحويين "اللفظ المركب المفيد بالوضع وهو أيضاً "قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه، وقيل السامع، وقيل هما والأصح اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل[3].

نلاحظ أنّ الكلام عند اللغويين يأخذ دلالة أوسع منها عند النحويين، يختص الكلام عندهم بشرط الإفادة، فإذا لم يفد، فليس بكلام، قال ابن مالك وسيبويه وغيرهما من أئمة النحويين بأنّ ما لم يفد ليس بكلام مفرداً كان كزيد، أو مركباً دون اسناد كعبدك وخير منك، أو مركبا بإسناد مقصود لغيره نحو إن قمت"[4] وقد بين سيبويه أنواعاً للكلام من حيث الاستقامة، والمحال، فمنه مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس وسآتيك غداً، ومنه محال يسبب نقص أول كلامك بآخره فتقول: آتيتك غداً، وسآتيك أمس ومنه مستقيم كذب نحو: حملت الجبل

1 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان، شرح جمع الجوامع في علم العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص10.
2 - محمد عيد الوصيف، التحفة السنية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية، مطبعة مصطفى البابي الجلي، مصر، د ط، د ت، ص4.
3 - السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص10.
4 - ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل القاصد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص15.

وشربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح، فيكون في وضع اللفظ في غير موضعه ومثل لذلك بقوله: قد زيداً رأيت، ومنه المحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[1] ويرى الباحث أنّ هذا التقسيم يحتكم إلى أمرين، أوّلهما: قواعد اللغة وضوابطها، فنتج الكلام الحسن المستقيم، والمستقيم القبيح وفي هذين النوعين من الكلام لا نغض الطرف عن المعنى، فكان المستقيم الكذب.

ثانيهما: المعنى فنتج الكلام المحال، والمحال الكذب، وذلك لعدم توافق الدلالة الزمنية في الكلام. وتقسيم سيبويه هذا يدفعنا إلى الاستنتاج أنّه استخدم الكلام مرادفا لمفهوم الجملة، لأنّنا نراه يمثل على الكلام بجُمل مفيدة يحسن السكوت عليها، وإن كان لم يتعرض لمفهوم الجملة صراحة في كتابه، فقد استنتجه ابن جني (ت 392هـ) عندما نقل قوله سيبويه "وأعلام أن "قلت" في كلام العرب إنّما وقعت على أن يحكى بها القول ما كان كلاما أو قولا.[2] وقال ابن جني "ففرق بين الكلام والقول كما ترى، نعم، وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك ثمّ قال في التمثيل: "نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: زيد منطلق" فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلا بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كان حال القول عنده حال الكلام لما قدم على الفصل بينهما ولما أراك فيه الكلام هو الجُمَل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها وأنّ القول لا يستحق هذه الصفة[3] والدليل على أنّ ابن جني نحا هذا المنحى قوله: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو زيدٌ أخوك... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام[4].

1 - أنظر: سيبويه، الكتاب، تج عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د ت، ج1، ص25 – 26.
2 - المرجع نفسه، ص 122.
3 - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط4، ج1، ص20.
4 - المرجع نفسه، ص18.

ومن العلماء الذين انضووا تحت اتجاه المرادفة أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) في كتابيه اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافية في النحو، حيث قال: الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه أحدهما أنّه مشتق من الكلم وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فيلزم أن يكون الكلام في نفس السامع.

والثاني: أن الكلام يوكد به كقولك: تكلمت كلاماً، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل، وكما أن الفعل والفاعل جُملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام.

والثالث: أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم، وكلامها مشدد العين، والتشديد للتكثير وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة[1]. ومن هؤلاء أيضاً ابن يعيش (ت 643هـ) حيث قال في تعريفه للجُملة "هي كل كلام مستقل قائم بنفسه"[2]، أمّا ابن الناظم (ت 686هـ) فقد استعمل مصطلح الكلام، ويقصد به الجُملة، وتطرق إليه من حيث ماهيته، وتكوينه، وأجزاؤه، وأنواعه.

قال في شرح بيتي الألفية:

كَلامُنَا لَفْظٌ مفِيدٌ كَاسْتَقِمْ واسمٌ وَفِعْلٌ ثمّ حَرْفٌ الكَلِمِ

واحدُهُ كَلِمةٌ والقَوْلُ عَمّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كلامٌ قد يُؤَم

الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى، يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: "مفيد كاستقم"، كأنه قال (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، ولابد للكلام من طرفين: مسند ومسند إليه، ولا

1 - ينظر: الكبرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ص 41-44.

2 - ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح مفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ج1، ص88.

يكونان إلاّ اسمين نحو: زيد قائم، أو اسما وفعلاً نحو: قام زيد، ومنه (استقم) فإنّه مركب من فعل أمر، وفاعل: هو ضمير المخاطب، تقديره: استقم أنت[1].

ومن المحدثين الذين قالوا بالترادف مبارك مبارك، وذلك عندما تحدث عن تعريف الجُملة فقال: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبني المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم السامع[2].

ومنهم أيضاَ عبد الوصيف محمد، فقد ذهب إلى الترادف أثناء حديثه عن أجزاء الكلام فقال: مادته التي يتركب منها، وهي الكلمات المفردة، ولو ركبت تركيباً إضافياً أو مزجياً الموضوعة لمعنى، كمحمد، أمين ضرب، هل،...إلخ، عند تركب الكلام منها فتقول هل محمد أمين؟ هل ضرب محمد؟ وما في حكمها وهي الجُملة التي قصد الحكم بها أو عليها[3].

ومن المحدثين الذين قالوا بالترادف عبد العزيز قلقيلة في كتابيه مقالات في التربية واللغة والنقد والبلاغة ولغويات وطنطاوي محمد دراز في كتابه الإبتداء ونواسخه وأميرة علي توفيق في كتابها الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري.

ومن المحدثين الذين تبنوا المرادفة بين الكلام والجملة، عبده الراجحي حيث يقول في تعريفه للجملة: "والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد ومستقل"[4].

1 - ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص5.
2 - المرجع نفسه، ص290.
3 - محمد، عبد الوصيف، التحفة السنية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د ت نشر، ص6.
4 - الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص77.

أمّا صاحب كتاب جامع الدروس العربية، فيرى أنّ الكلام والجملة مترادفان، فعندما عرّف الكلام قال: "الكلام: هو الجملة المفيدة معنى تاماً مكتفيا بنفسه، مثل رأس الحكمة مخافة الله"[1]فهو يساوي بين الكلام والجُملة، ويربط بينهما بشرط الإفادة، فإذا لم تفد معنى لا تسمى كلاماً، فقال: "فإن لم تفد الجُملة معنى تاماً مكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً. مثل: (إن تجتهد في عملك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأنّ جواب الشرط غير مذكور، فلا تسمى كلاماً، فإن ذكرت الجواب فقلت...تنجح، صار كلاماً[2] ويرى كذلك أنّ الجملة قضية إسنادية، فقال: "والمركب الإسنادي (ويسمى الجملة أيضاً) ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو الحلم زين، يُفلح المجتهد"[3].

ولكن هناك فريق ثانٍ من العلماء الذين ذهبوا إلى عدم الترادف بين الكلام والجملة، وقالوا: إنّ الجملة أعم من الكلام لكونه مرتبطاً بالإفادة، وفرقوا بين الكلام والجملة ومن بين هؤلاء ابن الحاجب (ت 646هـ) في كتابيه التي شرحها رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ) حيث يقول: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجُمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبه والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جُملة ولا ينعكس[4].

نلاحظ على هذا الكلام، أنّ الجملة والكلام يشتركان في الإسناد الأصلي ويفترقا في الإسناد مقصود لذاته أولا، وبذلك يكون الكلام أعم من الجملة، فالكلام يطلق على الجملة، والجملة لا تطلق على الكلام.

1 - الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، ط25، 1991، ج1، ص14.
2 - المرجع السابق، ص14.
3 - المرجع السابق، ص13.
4 - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر بن عثمان، كتاب الكافية في النحو، شرح: رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، د ت نشر، ص15.

ومن الذين ذهبوا إلى عدم الترادف ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) حيث يقول في كتابه مغني اللبيب: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ: "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ"زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضُرب اللصُّ" و "أقام الزيدان" و "كان زيد قائماً" و "ظننته قائماً" وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفتين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو قول صاحب المفصل، إنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جُملة، والصواب أنّها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسمعهم يقولون جُملة الشرط وجُملة الجواب، وجُملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلام[1].

نلاحظ على كلام ابن هشام أنّه حصر التمثيل على الجملة في ركنيها الأساسيين وهما المسند والمسند إليه، بصرف النظر عن النواسخ والمتممات الأخرى الداخلة عليهما. فلو دخل على جُملة "ضُرب اللصّ" شبه الجملة "بالسوط" لأصبحت كلاماً عنده.

ولكني أرى ابن هشام مثل للجملة بكلام تام يحسن السكوت عليه، فعندما قال "قام زيدٌ" أليست هذه جملة يحسن السكوت عليها، وتامة المعنى، ثمّ نراه يقول: لذلك تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الصلة/... ألا ترى أنّ هذه الجُمل تكون مكونة من الأركان الأساسية للجملة؟ فمثلاً جُملة "إن قام زيد" نرى أنّها مكونة من **إنّ الشرطية + فعل ماضي + فاعل**، ويرتبط الفاعل بالفعل بعلاقة الإسناد إلا أنّ هذه الجملة بحاجة إلى جملة أخرى كي تتم الفائدة عن السامع، وكأنّ الكلام يحصل إذا اجتمعت أكثر من جُملة مثل: جُملة الشرط وجوابه، وجملة القسم وجوابه. ونلاحظ أنّ ابن هشام حصر الجُملة في التركيب غير المفيد فقط فإذا كانت العبارة مكونة من المبتدأ وخبر يحسن السكوت عليها يكون ذلك كلاماً لا جُملة، وبذلك تكون الجُملة مصطلحاً يطلق على التراكيب غير المفيدة فإذا تحصلت الفائدة من عنصري الجُملة أصبحت كلاماً.

1 - ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، د ط، د ت، ج2، ص5.

وذهب السيوطي (ت 911هـ) إلى ما ذهب إليه هشام في القول بعدم الترادف حيث قال: "والجُملة قيل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الإفادة"[1].

ومن الذين فصلوا القول في عدم الترادف وفرقوا بين الكلام والجملة خالد الأزهري حيث يقول في كتابه موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: "أعلم الواقف على هذا المصنف أنّ اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيداً كقام زيد، وغير مفيد نحو إن قام زيدٌ، وأنّ غير المفيد يُسمى جُملة فقط، وأن المفيد يسمى كلاماً لوجود الفائدة، ويسمى جُملة لوجود التركيب الإسنادي ونعت معشر النحاة بالمفيد حيث أطلقناه في الكلام ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر[2]، وفي موطن آخر يذهب الأزهري إلى أنّ هناك عموماً وخصوصاً بين الكلام والجملة، وأنّ هناك فرقاً بينهما حيث يقول "وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق وذلك أنّ الجُملة أعم من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادي ولا ينعكس عكساً لغوياً أي ليس كل جملة كلاماً، لأنّه يعتبر فيه الإفادة بخلافها ألا ترى أنّ جُملة الشرط نحو قام زيدٌ من قولك إن قام زيد قام عمرٌو تسمى جُملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه ولا تسمى كلاماً، لأنّه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأنّ إن الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك، لأنّ السامع ينتظر الجواب... وكالقول في جُملة الشرط القول في جُملة الجواب أي جواب الشرط وهي جملة قام عمرُو من المثال المذكور تسمى جُملة ولا تسمى كلاماً لما قلناه والحاصل أنّه جعل في كل من جملتي الشرط وجوابه أمرين أحدهما ثبوتي، وهو التسمية بالجُملة، والآخر سلبي عدم التسمية بالكلام ففي ذلك دليل على ما أدعاه من عدم ترادف الجُملة والكلام[3].

1 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج1، ص12.
2 - الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م، ص31.
3 - المرجع السابق، ص31 – 32.

يُفهم من هذا الكلام، أنّ الكلام يكون جُملة بسبب وجود الإسناد فإذا قصد لذاته، كان كلاماً ولا يجوز لنا أن نطلق على جُملة الشرط أو جوابه كلاماً إذا فصلنا بينهما، لعدم وجود الإفادة، أمّا إذا ربطنا بينهما أصبحت الجُملتان كلاماً. ويحسب قوله فإنّ عبارة (الوطن جميل) تكون جُملة لوجود التركيب الإسنادي، وتكون كلاماً لأنّها أفادت معنى يحسن السكوت عليه. أمّا عبارة: (إنْ حررنا القدس) تكون جملة فقط ولا تكون كلاما، لأنّ الفائدة لم تحصل منها، فإذا جاء جواب الشرط (توحدت كلمة الأمة) أصبح كلاماً مكوناً من جملتين، لأنّ المعنى يصبح تاماً.

ولم يقتصر القول بعدم المرادفة على العلماء القدماء، بل انسحب لينضوي تحته علماء محدثون، فهذا خليل عمايرة يرى عكس ما يراه الزمخشري في أنّ الجُملة مرادفة للكلام، إذ إنّ الكلام أعم وأشمل من الجُملة ولا يتم إلا بتألق عدد من الجُمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجُملة وأشمل، وعلى ذلك كان كلام الله والشعر والنثر كلام العرب[1].

نستخلص من هذا كلّه إلى النحاة قديماً وحديثاً، انقسموا إلى فريقين، فريق يقول: إنّ الجُملة مرادفة للكلام في الدلالة، وأنّ كل مصطلح منهما يُعرّف بالآخر، وفريق ثانٍ يقول: إنّ الكلام والجُملة غير مترادفتين، بل إنّ الجملة أعم، والكلام أخص لاشتراط الفائدة فيه أمّا الجُملة فلا، وهناك من يرى منهم أنّ كل كلام جُملة ولا ينعكس، ولعل السبب الذي دفعهم لعدم المرادفة بين الكلام والجُملة هو وجود أساليب الذي دفعهم لعدم المرادفة بين الكلام والجُملة هو وجود أساليب متعددة في اللغة تكون مركبة من جملتين مثل أسلوبي الشرط، والقسم. ويرى الباحث عمايرة خليل أنّ الكلام والجملة يشتركان في قضية الإسناد وقضية الفائدة فإذا وجد الاسناد ولم تتم الفائدة فهذا ليس بكلام وإنّما جملة، وإذ وجد الإسناد وتمّت الفائدة كان ذلك كلاماً وجُملة، ويرى خالد

1 - أنظر: عمايرة خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص78.

الأزهري أنّه يوجد بين الجملة والكلام عموم وخصوص. وأرى أنّ الجملة هي المركبة من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه تربط بينهما علاقة الإسناد محكومة بالإفادة وأنّ الضمائر الأخرى التي تدخل عليها تزيدها وضوحاً.

3- أقسام الجُملة:

لقد كان للجملة اهتمام واسع من طرف النحاة القدامى وغيرهم ولكل منهم نظرته الخاصة في دراسته للجملة.

فقد "قسم النحويون الجملة بحسب ما تبدأ به فإن كان اسماً سموها جملة اسمية وإن كان فعلاً سموها جملة فعلية وحصروا الجملة بين هذين النوعين ثمّ زاد بن السراج الجملة الظرفية[1]، وهناك من زاد عليها إلى أربعة وأكثر، ونجد أنّ هيكل التقسيم بصفة عامة كما يكون بحسب التركيب (جملة صغرى، جملة كبرى) وبحسب النوع جملة اسمية وجملة فعلية وبحسب الحكم جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب.

ويتناول القدماء أنواع الجمل من منطلقات فمنها المنطلق وظيفي عام فقالوا: الكلام خبر وطلب إنشاء وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع ويرى ابن هشام أنّه ينحصر في الخبر والإنشاء. إذاً كلها ترجع إليهما فقالوا: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية والمنطلق الثاني تركيبي[2]، وقد اختلفت التقسيمات للجملة العربية من حيث تعددها: فهناك من يرى أنّ الجملة العربية نوعان ولا ثالث لهما: جملة اسمية وجملة فعلية ويمكن التمييز بينهما: إذا كانت الجملة مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً فهي جملة اسمية أما إذا كانت مبدوءة بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية[3].

1 - الخالدي: كريم ناصح، نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء، عمان، ط1، (1425هـ - 2005م)، ص22.
2 - عبادة: محمد إبراهيم، الجملة العربية، مكتبة الآداب، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، ط4، 1923م، ص131.
3 - الراجحي: عبدة، التطبيق النحوي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1420هـ - 2000م، ص83.

وعندما ندرس الجملة نجد أنّها تتكون من أركان خاصة لكل جملة "ترى الدكتورة نجاة أنّ أركان الإسناد في الجملة تنحصر في الاسم، وهو ما دلّ على ذات أو معنى والفعل هو: ما دل على حدث مرتبط بزمان ومعلوم أنّ الذات ثابتة والفعل متغير"[1].

والنحاة قد فرّقوا بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية. الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم كمحمد حاضرٌ وكما يقول الدكتور "مهدي المخزومي" الذي دعا إلى بناء تعريف الجملة الفعلية والجملة الاسمية على مقتضى ما يفيده المسند[2].

"فيهما في معنى الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً متجددا أي هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأنّ الدلالة على التجدد دائماً تستمد من الأفعال وحدها"[3].

"فالمسند هو الفعل والمسند إليه هو الفاعل اسم مرفوع يقدمه فعل مبني للعلوم ودلّ على من فعل مثل كتب علي".[4]

قسم النحاة المحدثين الجملة العربية إلى ستة أقسام وذلك فوق الاعتبارات الآتية:

- باعتبار النوع.
- باعتبار الوصف
- باعتبار الإعراب
- باعتبار الأسلوب
- باعتبار المعنى

1 - سلطان منير، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، الإسكندرية، د ط، د ت، ص101.
2 - مجذوب عز الدين، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحلمي الجمهورية التونسية، د ط، د ت، ص125.
3 - المرجع نفسه، ص125.
4 - فياض سليمان، النحو العصري، مركز الأهرام، ط1، 1416هـ - 1990م، ص108.

- باعتبار المحل

1- التقسيم باعتبار النوع:

قسمت الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية.

فالاسمية: هي التي صدرها اسم نحو (زيد قائم).

والفعلية: هي التي صدرها فعل نحو (قام زيد).

ومن النحاة من عدّ الجملة الاسمية أصلاً للجملة الفعلية قائلاً: لأنّ الاسم بسيط والفعل مركب والبسيط مقدم على المركب فالجملة الاسمية يجب أن تكون أقدم من الفعلية والظرفية: هي التي مصدرة بظرف أو جار أو مجرور نحو (أعندك زيد) و (أفي الدار زيد) إذ قدرت (زيد فاعلاً بالظرف أو المجرور لا بالاستقرار، وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية لأنّ المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف[1].

2- التقسيم باعتبار الوصف:

قسمت إلى صغرى وكبرى:

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو (زيد أبوه قائم)، و(زيد قام أبوه).

الصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين (أبوه قائم).

3- التقسيم باعتبار الإعراب:

قسمت الجملة باعتبار الإعراب إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب وإلى التي محل من الإعراب.

1 - مغني اللبيب، همع الهوامع، 7/2، ط2، 50/1

توطئة:

الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد اسما أو فعلاً مضارعاً، لأنّه كلمة واحدة يمكن أن تظهر عليها حركات الإعراب أو تقدر. أمّا الجملة فبعيدة من الإعراب لأنّها مركبة من كلمتين أو أكثر، ويستحيل أن تظهر عليها جملة حركات الإعراب وما يظهر على كلماتها من مظاهر إعرابية فهو خاص بالمفردات ولا علاقة له بالجملة.

فالجملة إذ جاز تقديرها بالمفرد أعطيت إعرابه تقديراً، لأنّها حلت محله وقامت مقامه واستخدمت موضعه. وبهذا فإنّ الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل المفرد وتكون كلاماً مستقلاً من غيره[1].

والجمل التي لا محل لها من الإعراب هي التي تحل محل المفرد وهي تأخذ إعرابه تقديراً لأنّها وقعت موقعه نحو (ليت الشباب يعود يوماً) فجملة (يعود) يجوز أن تؤول بمفرد فتقول (عائد) إذا كانت الجملة في موقع إعرابي، أمّا القول كله فلا يمكن أن يؤول بمفرد إذا كانت جملته لا محل لها من الإعراب.

والغاية من إعراب الجمل هو تحديد موقعها من الكلام وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها وتحديد مداها ومكانها في العبارة وعلاقتها بالمفردات والجمل. والجمل التي حولها وكذلك معرفة نوعها اسمية أم فعلية وصفتها[2].

- **الجمل التي لا محل لها من الإعراب:**

قال ابن هشام: بدأنا بها لأنّها لم تحل محل المفرد وهو الأصل في الجمع وهي سبع[3].

وقال أبو الحيان: أصل الجملة أن يكون لها موضع من الإعراب وإنّما كان كذلك لأنّها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له وقد حصرته في اثنتي عشر قسماً[4].

وسنتطرق إلى تقسيم ابن هشام:

1 - معجم المفصل في نحو العربي، 417/1.
2 - الجملة الوصفية، 32.
3 - مغني اللبيب 16/2.
4 - جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، ط3، 606هـ - 1986 م، ص 11/2.

1-الابتدائية أو المستأنفة.

2-المعترضة.

3-التفسيرية.

4-المجاب بها القسم.

5-الوقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية.

6-الواقعة صلة لاسم أو حرف.

7-التابعة لما لا محل لها.

الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع:

1-الواقعة خبراً.

2-الواقعة حالا.

3-الواقعة مفعولاً.

4-المضاف إليها ومحلها الجر.

5-الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم.

6-التابعة لمفرد.

7-التابعة لجملة لها محل[1].

1 - معجم المفصل في النحو العربي 425/1.

4- التقسيم باعتبار الأسلوب:

تنحصر الأساليب في قسمين أساليب خبرية وأساليب إنشائية فالكلام إذ اجتمل الصدق والكذب لذاته بحيث يصح أن يقال لقائله صادق أو كاذب سمي كلاماً خبرياً، وإن كان الكلام بخلاف ذلك أي لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته ولا يصح أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، سمي كلاماً إنشائياً. وينقسم الأسلوب الإنشائي إلى قسمين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي:

الإنشاء غير طلبي:

م لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب كصيغ المدح، والذم، والعقود، والقسم، والتعجب، والرجاء وربّ، ولعّل وكم الخبرية[1].

أمّا الإنشاء الطلبي:

هو الذي يستدعي مطلوبا في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، وأنواعه خمسة: الأمر، النهي، الاستفهام، التمني والنداء[2] وزاد عليها عبد السلام محمد هارون[3] في (الأساليب الإنشائية) الترجي، والتحضيض والدعاء والعرض[4].

5- التقسيم باعتبار المعنى:

تنقسم الجملة العربية باعتبار المعنى إلى قسمين: الجملة المفيدة والجملة غير مفيدة وتكون الإفادة بنظم الأسماء والأفعال والحروف[5].

1 - علوية موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، إشراف الدكتور دفع الله حمد الله حسين، جمهورية السودان، 2012، ص14.
2 - المرجع نفسه، ص 81.
3 - أنظر: ترجمته في موسوعة أعلام الفكر العربي، 76/6.
4 - الأساليب الإنشائية، ص16.
5 - علوية موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، إشراف الدكتور دفع الله حمد الله حسين، جمهورية السودان، 2012، ص72.

6- التقسيم باعتبار المحل:

تتفرع الجملة العربية باعتبار المعنى إلى هذا التقسيم إلى أربعة عشر نوعاً هي: الجملة الخبرية، الجملة العالية، الجملة المفعولية، الجملة الإضافية، الجملة الجوابية، الجملة النعتية، الجملة التعليلية، الجملة الاعتراضية، جملة الصلة، الجملة التفسيرية والجملة المحكية[1].

4- بناء الجملة:

أ-في اللغة:

مصدر بنى الشيء: أقامه[2] بنى الشيء بُنْياً وبناءً وبُنْياناً أقام جدرانه ونحوه، وبنى على كلامه احتذاه واعتمد عليه، والكلمة ألزمها حالة واحدة[3].

وبنى بنياً وبناءً وبُنياناً وبِنْيَةُ وبناية البيت عكس هدمه، بنى الكلمة: ألزمها البناء، أعطاها بُنيتُها أي صيغتها البنية في الكلمة صيغتها التي تبنى منها كبناء الأمر مثلاً في المضارع[4].

ومن هذه التعريفات نرى بأنّ البناء بمعنى الإقامة والإلزام على صيغة واحدة، وبما أنّ بناء الكلمة هو صيغتها التي تبنى منها، فبناء الجملة هو الصيغة التي تتركب بها الوحدات المفردة لتكون جملة.

ب- في الإصطلاح:

التركيب المنطوق الذي يوحد بين فكرة النظرية والنطق الفعلي... والحديث عن أي جملة هو الحديث عن بنيتها والبنية هي التي تحدد شروط العناصر والوظائف في الجملة وهي أيضا التعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تتناول التعريف والتركيب وغيرها من القواعد.

1 - أنظر: المرجع نفسه، ص 72.
2 - المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1613هـ-1992م، ص 311/1.
3 - المعجم الوسيط، مادة (بنى)، 72/1.
4 - المنجد في اللغة، مادة (منى)، ص50.

والبنية على مستوى الجملة متنوعة ولكنها تنتمي جميعها إلى البنية المحورية للجملة العربية التي تشمل ضربين هما:

1-البنية الأساسية للجملة الفعلية.

2-البنية الأساسية للجملة الاسمية.

يقوم بناء الجملة على دعامتين أساسيتين هما المسند، والمسند إليه لفظاً وتقديراً، ويعد النحاة المسند والمسند إليه عماد الجملة (عمدة) وما عداهما يعتبر فضلة[1].

أ- العمدة: عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به[2].

ب- الفضلة: ما يستغني عنه من حيث هو وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة (كضربي العبد مسيئاً) ف(مسيئاً) حال وهي فضلة لكن لا يمكن الاستغناء عنها إذ لا يستقيم المعنى بدونها[3].

ومن البديهي أن يكون المسند والمسند إليه في صدر الجملة فمنهما تتفرع العناصر الأخرى وبهما تتعلق تعلقاً مباشراً أو عن طريق أحد المتعلقات. ومن حيث تسلسل عناصر الجملة نجد أنّ المرفوعات لها الصدارة وأنّ المنصوبات تتبعها.

أمّا المضاف إليه والتوابع فمرتبتها رهينة بما تتعلق به، فيمكن أن تتعلق بعنصر من عناصر العمدة فتجاوزه كما يمكن أن تصاحب عنصراً من عناصر الفضلة فتجاوزه...

هناك مبادئ أخرى تعلل بنية الجملة وأهمها الضمائر المتصلة، فالضمير المتصل يدل على اسمه ولا يمكن فصله عن الفعل إن كان ضمير رفع أو ضمير نصب، وإذ تمثلت وظيفتا الفاعل والمفعول به في ضميرين متصلين يفيد الالتزام بالترتيب الأصلي أي تقديم ضمير الرفع على ضمير النصب[4].

1 - أنظر: محمود حسين محمد، الجملة الوصفية، دار جامعة السودان المفتوحة، 2009 م، ص 23- 26.
2 - همع الهوامع، 307/1.
3 - أنظر: حاشية الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي، شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، ص201 – 202.
4 - أنظر: عبد السلام المسدي، من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، مؤسسات عبد الكريم عبد الله، د ط، د ت، 177/173.

الفصل الثاني: الجملة العربية عند النحاة

1- مفهوم الجملة عند البلاغيين

2- أقسام الجملة

3- الخبر والإنشاء

4- الجملة بين النحو والبلاغة

1- مفهوم الجملة عند البلاغيين:

للجملة اهتمام كبير في نظر البلاغيين، لأنّ المعنى عندهم هو الأساس والمعاني لا تكون إلا في التراكيب اللفظية، وقد فاق اعتناء البلاغيين اعتناء النحويين بالجملة، والسبب في ذلك كونها تمثل موضوع البلاغة الأساسي "فالجملة العربية حظيت بعناية رجال البلاغة أكثر من رجال النحو، ذلك لأنّها تمثل موضوع البلاغة الأساسي فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركّب من الألفاظ"[1].

مع أنّ البلاغيين والنحويين يعتنيان بالجملة، إلا أنّ نظرة كل منهما تختلف عن الأخرى من حيث المنهج، وحال السامع، والبنية، فعلم النحو يدرس الجملة بوصفها بنية (المسند والمسند إليه) وهي دراسة ساكنة بعيدة عن حال السامع، وخارجة عن السياق أمّا علم البلاغة يدرس، الجملة في إطار الفائدة حسب حال السامع في سياق الكلام.

الجملة عند البلاغيين مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالفائدة، فإنّ حصلت، فهي جملة وإذا لم تحصل فهي ليست بجملة ويعرّفون الجملة على أنّها المركب الذي تحصل فيه الفائدة، فجملة الشرط عندهم ليست بجملة، لأنّ الفائدة غير حاصلة منها وحدها، وإنّما تحصل بمجموع جملتي الشرط وجوابه، كذلك الاسم المفرد مثل (أحمد) ليس بجملة لأنّ الفائدة لم تتم به وحده يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): "إنّ الشرط والجزاء جملتان ولكن نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجُملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل الفائدة، فلو قلت "إن تأتني" وسكت لم تفد كما تفيد إذ قلت "زيد" وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلاً ولا كان منويا في النفس معلوماً من دليل الحال... فقد يجوز أن تخرج

1 - ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، د ط، د ت، ص200.

الكلام عن الجزاء فتقول "تأتي" فتعود الجملة على الإفادة لإغنائك لها عن أن ترتبط بأخرى، وإزالتك المعنى الذي أوجب فقرها إلى صاحبه لها[1].

وذكر الجرجاني أيضاً الجملة هي: ما ائتلف من كلمتين وأفادتا نحو: خرج زيد[2]، وبذلك تكون الجملة عندهم هي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

ونلاحظ على كلامهم أنّهم يشترطون في الجملة شرطين هما: التركيب والإفادة، لأنّه من دون هذين الشرطين لا تتم المعاني وهي لا تجري إلاّ في المركب في الألفاظ. أي الذي يحتوي على الركنين الأساسيين منها وهما المسند والمسند إليه وإن أحدهما محذوفاً، شريطة وجود ما يدل عليه.

والفائدة عند البلاغيين لا تحصل إلا في ظلال النظم الذي يكون في معاني الكلم دون الألفاظ "وأنّ ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم[3] وأنّ الفائدة عندهم تزداد كلما ازدادت الكلمات على ركني الجملة وفي ذلك يقول الجرجاني "كل ما زاد على ركني الجملة يكون زيادة في الفائدة"[4] وقد وجدنا البلاغيين يستخدمون الكلام مرادفاً للجُملة، وأنّهم لم يفرقوا بين المصطلحين، "لأنّ الكلام ما وقع على الجُمل"[5].

2- أقسام الجملة:

قد رأى البلاغيون أنّ الجملة تتركب من عنصرين أساسين، أطلقوا عليهما مصطلحي المسند والمسند إليه، وقد شاع هذان المصطلحان، واستخدمهما النحويون أيضا، في حين أطلق عليهما مصطلحي الموضوع، والمحمول يقول إبراهيم أنيس: "قسم أهل البلاغة الجملة إلى ركنين أساسيين "المسند" وهو ما يناظر المحمول عند المناطقة، و"المسند إليه" وهو الذي يعادل الموضوع عن أهل المنطق[6].

1 - الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، 1954، ص 98-99.
2 - أنظر: الجرجاني، الجُمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص 40-41.
3 - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدّين، دمسق، ط2، 1987، ص 459.
4 - المرجع نفسه، ص465.
5 - الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د ت، ص35.
6 - أنيس إبراهيم، أسرار اللغة، مكتبة أنجلو مصرية، مصر، ط5، 1975م، ص275.

وقد يسمى المسند محكوما به، أو خبراً به، والمسند إليه محكوماً عليه، أو مخبراً به، والعلاقة التي تربط بينهما تسمى إسناداً[1]. فإذا قلنا: "الله واحد"، فإنّ لفظ الجلالة يسمى مسند إليه أو موضوعا، أو محكوما عليه، أو مخبراً عنه وهو عند النحويين مبتدأ وكلمة "واحدة" تسمى مسنداً أو محمولاً أو محكوماً به أو مخبراً به، وعند النحاة تكون خبراً وإذا زاد على ركني الجملة كلمات أخرى مثل: المفعول به، أو الحال أو شبه الجملة...إلخ، فإنّ البلاغيين يسمونها القيود، أو متعلقات الإسناد، وهذه لا تكون جزافاً في الجُملة، وإنّما تزيد في الفائدة[2] إذ إن الموضوع الأساس عندهم هو الفائدة أو المعنى، فكل زيادة في مبني الجملة تؤدي إلى زيادة في المعنى "فجمهور البلاغيين يرى أنّ الجملة تزاد بالفائدة، أي أنّ القيد يضيف معنى إلى معنى الجملة السابق، فجملة حضر محمد، تفيد إثبات نسبة الحضور إلى محمد، في زمان ماض، وعندما نقيدها بالحال نحو: حضر محمد مسرعاً، فإننا نضيف معنى جديد إلى المعنى السابق، وهو بيان كيفية حضور محمد في الزمان الماضي[3]. ولكن عبد القادر الجرجاني رأى شيئاً مخالفاً لهذا، وهو أنّ القيد يخرج بالجملة إلى معنى غير الذي كانت عليه فيقول: "ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب أنّهم قد أصلوا في المفعول وكل ما زاد على جزئي الجملة أن يكون زيادة في الفائدة وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم أنّهم أرادوا بذلك أنّك تضم بما تريده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبغي عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة وهو ما لا يعقل، إذ لا يتصور في زيد من قولك "ضربت زيداً" أن يكون شيئاً برأسه حتى تكون بتعديتك "ضربت" إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى. وإذا كان ذلك وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا أنّ الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان[4].

1 - أنظر: أسبر، محمد، سعيد وبلال جنيدي، الشامل، معجم علوم اللغة ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، ط1، 1981، ص 408.
2 - أنظر: القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، دار الكتاب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ص 108-126
3 - الخليل، عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية، في ديوان الشابي، رسالة ماجستير، إشراف خليل عمايرة، ص29.
4 - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987م، ص 465.

أمّا النحويين فيطلقون على الكلمات الزائدة على ركني الجملة، من حال وتمييز، ومفاعيل...إلخ فضلات أو توابع[1].

اهتم البلاغيون بركني الجملة والقيود أيما اهتمام، وأفردوا مساحات واسعة في كتبهم تتناول أحوال المسند إليه والمسند، من حيث: التعريف والنكير والحذف والذكر والتقديم والتأخير[2].

وأوضح العلماء المواطن التي يكون فيها كل من المسند والمسند إليه، فمواضع المسند هي:

1-الفعل، نحو: "يَدْرسُ" من قولك: يَدرُسُ المجِدُ.

2-اسم الفعل، نحو "حيّ" من قول المؤذن حيّ على الصلاة.

3-خبر المبتدأ، نحو "نور" من قولك العلم نور

4-المبتدأ المكتفي بمرفوعه، نحو "قائمون" من قولك أقائمون الطلابُ؟

5-ما كان أصله خبراً للمبتدأ، ونعني بذلك أخبار النواسخ مثل: خبر كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وخبر لا النافية للجنس، وخبر الحروف العاملة عمل ليس، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (ظنّ وأخواتها) والمفعول الثالث من الأفعال التي تأخذ ثلاثة مفاعيل.

ومواضع المسند إليه هي:

1-المبتدأ نحو "البيت" من قولك البيت جميل.

2-فاعل الفعل التام بشبيه الفعل، اسم الفاعل والصفة المشبهة...إلخ، نحو "خلقه" من قولك "يوسف حسن خلقه"، فخلقه فاعل للصفة المشبهة "حسن"، حيث أسند إليه الحسن.

1 - أنظر: قلقيلة عيد العزيز، مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد، مكتبة الأنجلو، المصرية، د ط، 1971، ص10.
2 - أنظر: القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، دون طبعة، دار الكتاب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ص53.

3-نائب الفاعل نحو "الباب" من قولك كسر الباب.

4-مرفوع المبتدأ المكتفى به نحو "فضلك من قولك ما مجحود فضلك.

5-ما كان أصله مبتدأ، ويضم اسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، واسم الحروف العاملة عمل ليس، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

وقد تكون الجملة في محل رفع خبراً، فتكون الجملة مسند مثل: "العلم طريقه نافع"، فجملة: (طريقة نافع) وقعت خبراً للمبتدأ العلم فهي مسند، رغم أنّها مكونة من مسند ومسند إليه أيضاً وكذلك يكون المصدر المؤول مسند إليه مثل قوله تعالى: "وأنْ تَفْعَلوا أقرب للتقوى"[1] فالمصدر المؤول: (أن تفعلوا) في محل رفع مبتدأ، فهو مسند إليه.

وقد تكون الجملة مسنداً إليه، إذا نظرنا إليها باعتبارها كلمة واحدة، أو جملة محكية مثل لا إله إلاّ الله خير ما يقول مؤمن[2]. فالمسند إليه هذه الجملة (لا إله إلا الله) والمسند هو خير، لأنّنا عاملنا الجملة معاملة المفرد، وكأنّ العبارة تؤول كالآتي هذه الكلمة خير ما يقولها المؤمن.

فالجملة عند البلاغيين هي المكونة من المسند والمسند إليه، وما يدخل عليهما من متعلقات وأدوات بحيث تحقق الفائدة المرجوة، ضمن قوانين النظم، إذ "أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من بعض[3] فالعملية اللغوية عند البلاغيين عملية ذهنية كلية تعبر عن المعنى الواضع الذي يدور في نفس المتكلم، وليست عملية جزئية تقوم على إضافة لفظ لآخر لزيادة المعاني فالفائدة تحصل من مجموع الكلم على

[1] - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (237). برواية حفص.
2 - أنظر: الراجحي عبده، التطبيق النحوي.
3 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط1987،2، ص48.

معنى واحد، وقد شبه الجرجاني واضع الكلام بالصائغ، فالأول يأخذ مجموعة من الكلمات محكومة بقوانين النظم، فتخرج معنى مفهوما للمتلقي، والثاني يأخذ مجموعة من القطع الذهبية، فيذيبها، ثمّ يشكل منها شيئاً آخر تكون الصورة النهائية للصورة النهائية المذابة، ولكن قبل هذا وذاك، فإنّ واضع الكلام، والصائغ تكون في أنفسهما صورة لما يريدان الوصول إليه. يقول عبد القاهر: "وأعلم أنّ مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب في بعض حتى تصير قطعة واحدة وذلك أنّك قلت: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديبا له، فإنّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنّك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنّما جئت به لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكونٍ يوم الجمعة رماناً للضرب وكون الضرب ضرباً شديداً وكون التأديب علة للضرب أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة وهو اسناد ضرب إلى زيد وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون عمرو مفعولاً به وكون يوم الجمعة مفعولاً فيه وكون ضربا شديدا مصدراً وكون التأديب مفعولاً له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلاً للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأنّ عوراً مفعول لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد، وضرباً شديداً.

بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علة له وبيان أنّه الغرض منه، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أنّ المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنّه كلام واحد[1].

وفي موطن آخر يشبه عبد القادر مؤلف الكلام بالفنان الذي يأخذ الألوان فيرتبها، وتخرج ضرباً من النقش والوشم، والتعويل عند مؤلف الكلام على المعنى لا على الألفاظ، يقول الجرجاني: "والنظم والترتيب في الكلام

1 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية، مكتبة سعد الدين، القاهرة، ط1، 1987، ص 370 -371.

كما بين عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضرب من النقش والوشي[1].

والكلام المؤلف لابد من وجود علاقات ترابطية، تضم بعضه إلى بعض حتى يخرج كلاماً تام المعنى، فالعلاقة بين المسند والمسند إليه معروفة وهي الإسناد، أمّا الزيادات الأخرى على ركني الجُملة، فإنّها تدور في فلك، أحدهما يقول محمد حماسة: "إنّ الترابط بين عنصري الإسناد في الجملة لا بد أن يكون بين كل منها والآخر. وأمّا العناصر غير الإسنادية، فإنّها غالباً ما تدور في فلك أحد عنصري الإسناد ولا بد لذلك أن تترابط مع ما تدور في فلكه، وتكون علاقتها بأجزاء الجُملة الأخرى من خلال علاقتها النحوية بما ترتبط به، إذ إنّ العنصر غير الإسنادية بعضها مع البعض الآخر[2].

وكذلك تترابط الجُمل بواسطة حروف العطف، وبواسطة الفاء بين جملتي الشرط وجوابه... وبواسطة الضمائر العائدة من الجُمل الواقعة خبراً على المبتدأ وبواسطة التكرار مثل: تكرار لفظ المبتدأ في قوله تعالى: (الحَاقة ما الحَاقة)[3] وتكون الروابط في الجملة، أو قل الحمل إما روابط معنوية، وإمّا روابط لفظية ظاهرة[4] ولا شك أنّ البلاغيين درسوا الجملة موسعة، قائمة على المعنى، ومحافظ على الترتيب النحوي (النظم)، من حيث التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والإيجاز، والإطناب، والقصر. يقول تمام حسان: "وهكذا نصادف من عبد القاهر كلاماً لا ككلام فقهاء اللغة، لأنّه يتجاوز الكلمة المفردة والجملة إلى كلام متصل وسياق أطول تتعدد فيه الجُمل، وتترابط فيه الجمل بالعلاقات فيكون فيه تصحيح الأقسام وحسن ترتيب النظام، والإجمال ثمّ التفصيل والفصل والوصل والتقديم والتأخير، فتلك دراسة تقوم على الفروق والاحساس المرتبطين ببعض الضوابط الشكلية التي لا

1 - المرجع نفسه، ص 334.
2 - حماسة محمد عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص111.
3 - القرآن الكريم، سورة الحاقة، الآية 1.
4 - أنظر: محمد هبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص 309.

يمكن أن يقربها المرء من التعقيد أو ينحو بها منحى الضبط والصناعة[1]. صفوة القول: إنّ البلاغيين اهتموا بالجملة فهي مادة الكلام، عندهم وأخضعوها للدراسة ضمن قوانين النظم القائمة على النحو، وإنّ اهتمامهم بالجملة لا يقل عن اهتمام النحويين بها، إلاّ أنّ المعنى هو الأهم، فهم لا يدرسون تراكيب الألفاظ مجردة من معانيها، والجملة عند البلاغيين مرادفة للكلام، والكلام يقسم إلى قسمين خبري وإنشائي، والثاني يقسم إلى إنشاء طلبي وغير طلبي، فالجملة عندهم تقسم تقسيما معنويا قائماً على الخبر والإنشاء، وعناصر الجُملة (مسند ومسند إليه) حظيت باهتمام البلاغيين بشكل كبير. ومهما يكن من أمر العلاقة وشيجة بين علمي النحو والمعاني ويلتقيان في دراسة الجملة، وأن الثاني يستفيد من الأول، والعكس صحيح، من حيث التعرف على دلالات الحذف والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير.

3- الخبر والإنشاء:

عرف الشرف الجرجاني (ت 816هـ) بالآتي: الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أمّا الإنشاء فهو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه[2]، ويفهم من هذا الكلام الذي أن الخبر هو الذي يحتمل إمكانية الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وقد ذهب بعضهم إلى تقييد هذا الحكم بكلمة (لذاته)، وذلك احترازاً من تطرق الشك إلى القرآن الكريم، يقول فؤاد ترزي عن الخبر هو "ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو قام علي، وانتصر سعيد، واحترزوا بقولهم لذاته خشية تطرق الشك إلى ما ورد في القرآن الكريم من جمل خبرية[3].

وللخبر نسبتان: نسبة كلامية، ونسبة خارجية، أما الكلامية، فهي التي يدل عليها الخبر وتفهم منه، بينما الخارجية هي المنسوبة للخارج بصرف النظر عن المخبر، فإذا تطابقت النسبة الكلامية مع الخارجية اثباتا ونفيا،

1 - حسان تمام، كتاب الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1982م، ص309.
2 - الشريف الجرجاني، علي بن محمد السيّد، كتاب التعريفات، تح: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، د ط، د ت، ص47.
3 - ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ص200.

يحكم على الخبر بالصدق، مثل: العلم نافعٌ والجهل ليس بنافعٍ، أمّا إذا لم تتطابق النسبتان، كأن تكون إحداهما اثباتاً، والثانية سلباً فيحكم على الخبر بالكذب مثل: الجهل نافع، والعلم ليس بنافع[1].

وقد نبه البلاغيون على وجود خلاف في انحصار الخبر في الصدق والكذب، وفي تفسيرهما، فالجمهور عندهم على أن صدق الكلام هو الذي يطابق حكمه للواقع، وكذبه هو عدم مطابقة حكمه له. وذهب بعضهم إلى القول: صدق الخبر هو مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، وكذبه مطابقة حكمه له[2].

أمّا الجاحظ، فقد زاد على قسمي الخبر الصادق والكاذب، قسماً ثالثاً وهو: "غير صادق ولا كاذب، لأنّ الحكم إمّا مطابق للواقع على اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإمّا غير مع الاعتقاد أو عدمه، فالأوّل – أي المطابق مع الاعتقاد – وهو الصادق والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد هو كاذب والثاني والرابع – أي مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد – كل منهما ليس بصادق ولا كاذب[3].

أمّا الإنشاء، فلا يحكم عليه بالصدق وعدمه، وقد قسمه رجال البلاغة إى إنشاء طلبي وآخر غير طلبي، فالأول ما استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وتنضوي تحته مجموعة من الأساليب مثل:

1-الأمر: مثل قوله تعالى: " قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ"[4].

2-النهي: مثل قوله تعالى: "وَلا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ"[5].

3-الإستفهام: مثل قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ"[6].

4-التمني مثل قوله تعالى: "يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا"[7].

1 - أنظر: الخليل، عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، جامعة اليرموك، الأردن، 1986م، ص27.
2 - أنظر: الخطيب القروينى، جلال الدين أو عبد الله، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، بدون تاريخ، ص 18-19.
3 - القروينى، التلخيص في علوم البلاغة، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، د ت، ص 39-40.
4 - القرآن الكريم، سورة النور، الآية 30. برواية حفص
5 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 35. برواية حفص
6 - القرآن الكريم، سورة الفيل، الآية 1. برواية حفص
7 - القرآن الكريم، سورة مريم، الآية 23. برواية حفص

5-النداء مثل قوله: " يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا"[1].

6-العرض: مثل قول الشاعر:

يا ابن الكرام أَلاَ تدنو فَتُبصر ما***قد حدثوك فما راء كمن سمعا.

7-الخصيص: مثل قوله تعالى: "لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ"[2].

8-الترجي: مثل عسى ربّنا أن يصلح حالنا.

9-الدعاء: مثل قوله تعالى: "رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا"[3].

أمّا الإنشاء غير الطلبي، فتندرج تحته الأساليب الآتية:

1-أسلوب المدح والندم، مثل قوله تعالى: "بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا"[4].

2-أسلوب التعجب، مثل قوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"[5].

3-أسلوب القسم: مثل قوله تعالى: "وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم"[6].

4-صيغ العقود: مثل بعتك هذا الكتاب بدينار، فيقول: قبلت هذا البيع، زوّجتك ابنتي، فيقول: قبلت هذا الزواج[7].

1 - القرآن الكريم، سورة مريم، الآية 28. برواية حفص
2 - القرآن الكريم: سورة الحجر، الآية 07. برواية حفص
3 - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 147. برواية حفص
4 - القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 29. برواية حفص
5 - القرآن الكريم، سورة مريم، الآية 38. برواية حفص
6 - القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 57. برواية حفص
7 - أنظر: عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 75-82.

4- الجملة بين النحو والبلاغة:

شغلت الجملة حيّزا مهما في الدراسات اللغوية تراثية كانت أم حداثية وأولاها كل من النحوي والبلاغي اهتماما بالغاً، وكل ذلك راجع إلى قيمتها التبليغية فكان يسود كتب النحو مثل اتجاه عام "يتم فيه تقديم مباحث التراكيب والأبنية وإعطائها القدر الأكبر من العناية والتفصيل، على حين تعالج الأصوات قرب الختام تابعة أو منضوية تحت مبدأ الإدغام[1].

وسار على هذا المنهج سيبويه (ت 180هـ) ومعظم اللغويين الذين جاؤوا بعده أمثال المبردات (ت 285هـ) والزجاجي (ت 329 هـ).

وأجمع اللغويون بالخصوص النحاة، على أن الجملة إصطلاحاً حي "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه"[2]، فقدر الجملة أو طولها مرتبط بإفادتها للمعنى، ويمكن القول أنّها "الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام[3]. فهي منطوقة كانت أو مكتوبة تمثل الحد الأدنى للتواصل اللغوي، وأقل ما تتألف منه كلمتان أو أكثر. وهي في مطلق الأحوال "تركيب لفظي يجري به النطق في سلسلة كلامية تتابع ألفاظها، بحيث تفضي إلى معنى يجوز السكوت عليه[4].

فمن شروطها أن يتحقق فيها عنصران: عنصر اللفظ وعنصر المعنى فهي ليست مجرد تتابع للكلمات على هيئة مخصوصة فقط، بل هي شكل ومضمون، أي أنّ "الجملة نمطا لغوياً يمثل الملفوظ الذي يتألف من مجموع العناصر المترابطة داخلها، ومحتوى دلاليا إخبارياً يمثل الرسالة التي تنظم الخبر المنتقل من المرسل إلى المتلقي[5]. فهي إذا كل لفظ مركب مفيد.

1 - مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، 5/2.
2 - مهدب المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1982م، ص33.
3 - ريمون طحان، الألسنة العربية، ص44.
4 - قلايلية العربي، التقدم والتأخير في التراكيب اللغوية، ص48.
5 - عبد الحميد دباش، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن الكريم، ص 97.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ الجملة من حيث دراستها تنقسم إلى قسمين:

- قسم يخص الجانب الظاهري الشكلي.
- وقسم يخص الجانب الدلالي (البلاغي).

ويشكل هذان القسمان "بنيتين متضامنتين متداخلتين لا تتطابقان بنية تركيبية هي الملفوظ وبنية دلالية إخبارية هي الرسالة، باعتبار أنّ معنى الجملة محصلة بنيتها التركيبية وهو ما يوضحه لنا الرسم البياني الآتي:

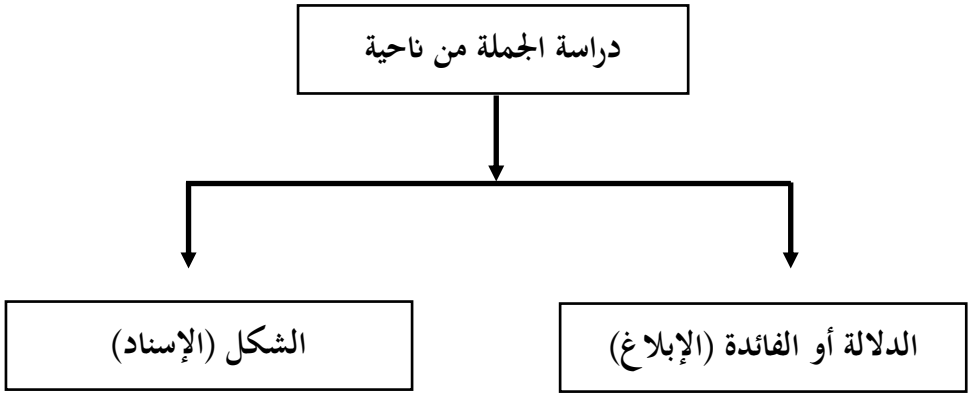

فالجملة عي الأساس ونواة التحليل التركيبي – الشكلي والإبلاغي معاً، من حيث دراسة بنيتها وتحديد وظيفتها.

ويعد الجمع بين المستويين الشكل والإبلاغي – من أتّم البحوث التركيبية وأملها.

وقد قام بمثل هذا العمل على سبيل المثال العالمان البلاغيان المشهوران الجرجاني في الدلائل عن بنية الجملة الخبرية ومقاصدها وأغراضها والخبر بالنسبة إليه هو "أعظمها شأناً فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتقع فيه

الصناعات العجيبة[1]. وأساس ذلك كله الإسناد وعلاقته في الجملة، يقول في هذا الصدد "لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي[2].

فالجملة الخبرية قد تثبت أمراً وقد تنفيه، وفي حديثه عن الجملة الفعلية قال: "من أجل ذلك أمتنع أن يكون قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر[3]. فالجملة إذا عند الجرجاني هي نفسها عند سيبويه (ت 180هـ) وغيره من علماء النحو، ينبغي أن تتوفر على المسند والمسند إليه لتقع الفائدة منها.

ولقد "تقرر مع البلاغيين والنحويين من طرفي الجملة المسند والمسند إليه يذكران وجوباً في مواقعهما المعروفة إذا وجدت القرينة التي تدل عليهما[4] فلابد للمبتدأ من الخبر، كما لابد للفعل من الفاعل.

وأقام الجرجاني "دلالة الخطاب اللغوي على قاعدة الإسناد التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ هي المسند والمسند إليه وناقل الإسناد[5] وهذه الأطراف الفاعلة في الجملة هي التي تتمم معناها وتشكل فتصبح مفيدة المتلقي. وعليه يمكن القول بأنّ الجملة هي "غاية النظاميين النحوي والبلاغي، وذلك بالربط بين صورتها الصوتية المنطوقة ومعناها المراد منها[6]. فهي وحدة اتصال من بين ما تسعى إليه أخبار السامع أمراً جديداً.

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 487.
2 - المرجع نفسه، ص 486.
3 - المرجع نفسه، ص 486.
4 - سعد أبو الرضا، في البنية والدلالة، ص 105.
5 - منقور عبد الجليل، الجهود الدلالية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ط1، 2002، ص201.
6 - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 19-20.

مناقشة:

تباينت الآراء والأقوال التي تناقلها النحويون واللغويون، واللسانيون على اختلاف طبقاتهم وتفاوت عصورهم، وكل منهم كان ينظر إلى الجملة من زاوية معينة فمنهم من ينظر إليها من ناحية الشكل ونهم من ينظر من ناحية المضمون ومنهم من ناحية الشكل والمضمون معاً.

ولعلّ أقرب الأقوال إلى العقل والمنطق هو ضرورة توفر عنصري الفائدة والإسناد معاً في الجملة لأنّ الجملة ما هي إلا وحدة تركيبية متكاملة صرفياً، نحوياً، صوتياً ودلالياً، فمتى ما توفرت هذه العناصر في سلسلة من الكلمات المتراصة ذات العلاقات المتبادلة يمكن أن نطلق عليها جملة بهذا المفهوم قد أفادت الغاية من إلقاء الكلام ألا وهو حصول الفائدة التي من خلالها يضع المخاطب تصوره النبع من فهمه لمعنى الجملة ومن ثمّ يتصرف وفق هذا الفهم، وحينئذٍ يتم التفاعل بين المتكلم والمتلقي.

والحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة العربية ويكتمل به معناها: عنصران أساسيان المسند والمسند إليه، ومازاد عن هذين العنصرين فهي عناصر توسيعية تمتد وتستطيل بها الجملة، ويؤتي بها لتأدية وظائف أخرى دلالية تعين على فهم الجملة وزيادة معناها وتسمى هذه العناصر الفضلة أو كما يسميها آخرون القيد وهو ماعدا المسند والمسند إليه.

خاتمة

في ضوء ما خلص بيانه في الدراسة، تبيّنَ أنَّ الجملة أهم عنصر تواصل بين الناطقين وأنّها محط اهتمام العلماء النحويين والبلاغيين، وقد حاولت جاهدة عرض آراء الفريقين لرسم رؤية واضحة حول الجملة ومفهومها وعناصرها عند كل منهما وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، أجملها فيما يلي:

1-النحاة استخدموا مصطلح الجُملة، سواء أكان ذلك تصريحا أم تلميحاً، إلا أنّ اهتمامهم بإفراد مصنفات خاصة بها كان قليلاً.

2-الجملة والكلام لدى النحويين والبلاغيين مصطلحان مترادفان، وهما مثار خلاف بينهما، وانسحب هذا لخلاف الباحثين والعلماء المحدثين أيضاً.

3-تبين أنّ اهتمام البلاغيين في الجملة لا يقل عن اهتمام النحويين بل يزيد، ويلتقي الجانبان في الاهتمام بها اهتماماً بالغاً للوصول إلى الهدف الأسمى وهو الإفادة.

4-اختلفت الآراء والأقوال بين النحاة والبلاغيين فكل منهما ينظر إليها من ناحية، فهناك من ينظر من ناحية الشكل ومنهم من ينظر من ناحية المضمون ومنهم من ناحية الشكل والمضمون.

وخلاصة القول إنّي أحتسب هذا العمل خالصاً لوجه الله الكريم، عسى أن يكون صدقة جارية ننتفع بها في حياتنا وبعدها، واسهاماً في إثراء المكتبة اللغوية ينتفع به الدارسون والباحثون.

"وآخر دعونا إن الحمد لله لابّ العالمين"

مكتبة البحث

- **القرآن الكريم نسخة برواية حفص.**

المعاجم:

- عزيز فوال بابني، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- محمد سعيد، أسبر، معجم في علوم اللّغة ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، ط1، 1981.
- المعجم الوسيط

الكتب:

- **الكتب العربية**

1- أحمد حاطوم، اللّغة ليست عقلا، من خلال اللّسان العربي، دار الفكر اللّبناني، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

2- أحمد داوود دعمس، الجملة ومعناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، الطبعة 1، 2012.

3- أحمد محمد قدور، مبادئ اللّسانيات، دار الفكر، سوريا، 1999.

4- الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1996.

5- الأساليب الإنشائية.

6- الإمام فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 1990.

7- أندريه مارتينه، مبادئ اللّسانيات العامة، ترجمة: أحمد حمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985.

8- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة6، 1978.

9- ابن الحاجب النحوي المالكي، كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، 1995، الجزء 1.

10- ابن الناظم، شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 2000.

11- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 1.

12- ابن مالك، جمال الدّين محمد عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 2001، الجزء 1.

13- ابن هشام الأنصاري، معني، اللّبيب عن كتب الأعاريب، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 2.

14- الجرجاني، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972.

15- الخالدي: كريم ناصح، نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء، عمان، الطبعة 1، 2005.

16- الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، دون تاريخ.

17- الخليل عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، جامعة اليرموك، الأردن، 1986.

18- الدجيني فتحي عبد الفتاح، الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة 2، 1978.

19- الراجحي، تطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1988.

20- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

21- السيوطي، شرح جمع الجوامع في علم العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 1.

22- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة 1، 1995.ابن يعيش، موفق الدّين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دون تاريخ، الجزء1.

23- الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية صيدا، الطبعة 25، 1991.

24- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

25- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، دار الكتاب العلمية، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

26- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري/اللبناني، القاهرة/بيروت، الطبعة 2، 1979، الجزء1.

27- المنجد في اللّغة.

28- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

29- جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، الطبعة 3، 1986.

30- حاشية الصبان، شرح الأشموني دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة 2.

31- حسان تمام، كتاب الأصول، دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة 1، 1982.

32- حسن عبّاس، النحو الوافي، الجزء 1.

33- روبرت دي بوقراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة1، 1988.

34- ريمون طحان، الألسنة العربية.

35- سامي عيّاد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1997.

36- سلطان: منير، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، الإسكندرية، دون طبعة، دون تاريخ.

37- سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، الطبعة1.

38- عبادة: محمد إبراهيم، الجملة العربية، مكتبة الآداب، 42 ميدان أوبرا، القاهرة، الطبعة 4، 1923.

39- عبد الحميد دباش، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن الكريم.

40- عبد السلام المسدي، من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، مؤسسات عبد الكريم عبد الله، دون طبعة، دون تاريخ.

41- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: ريتر، مطبعة وزارة المعارف، إستانبول، 1954.

42- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدّين، دمشق، الطبعة 2، 1987.

43- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة 1، 1996.

44- عبد الله محمد الغدامي، الخطيئة والتفكير –مقدمة نظرية– دراسة تطبيقية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1984.

45- فريحة أنيس، نظريات في اللّغة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، الطبعة 1، 1973.

46- فندريس، اللّغة، تعريب عبد الحميد الدواخي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة نخبة البيان، باريس، دون طبعة، 1950.

47- فياض سليمان، النحو العصري، مركز الأهرام، الطبعة 1، 1990.

48- قلايلية العربي، التقدم والتأخير في التراكيب اللغوية.

49- قلقيلة، مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة، 1971.

50- مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي.

51- مجدوب عز الدّين، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي الجمهورية التونسية، دون طبعة، دون تاريخ.

52- محمد، عبد الوصيف، التحفة السُّنِية شرح التمرات الجنّية في الأسئلة النحوية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

53- محمود حسين محمد، الجملة الوصفية، دار جامعة السودان المفتوحة، 2009.

54- مغني اللبيب، همع الهوامع.

55- منقور عبد الجليل، الجهود الدلالية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، الطبعة1، 2002.

56- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة 2، 1982.

57- مهدي المخزومي، في النحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة 2، 1986.

- **الكتب الأجنبية**

John lyon, linguistique général introdu 5 li,guistique, traduction : Duloischerlier Robuison, Larousse, imprimier Herissy, France, Paris, 1983

الرسائل الجامعية:

- الحمصي، محمد طاهر، الجملة بين النحو والمعاني (رسالة دكتوراه)، إشراف مازن مبارك، جامعة دمشق، 1989.
- الخليل عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، رسالة ماجيستير، إشراف خليل عمايرة.
- علوية موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، إشراف الدكتور دفع الله حمد الله حسين، جمهورية السودان، 2012.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
البسملة.....	
الإهداء.....	
كلمة شكر.....	
مقدمة.....	أ - ت
مدخل.....	10-13
الفصل الأول: الجملة العربية عند النحاة.....	15-29
1- مفهوم الجملة عند النحاة.....	16
أ - تعريف الجملة عند النحاة.....	16
ب- مفهوم الجملة بين النحويين القدماء والمحدثين.....	17
2- الفرق بين الجملة والكلام.....	19
3- أقسام الجملة.....	28
4- بناء الجملة.....	33
أ -في اللغة.....	33
ب- في الاصطلاح.....	34
الفصل الثاني: الجملة العربية عند البلاغيين.....	31-41
1- مفهوم الجملة عند البلاغيين	37
2- أقسام الجملة.....	38
3- الخبر والإنشاء.....	44
4- الجملة بين النحو والبلاغة.....	46
خاتمة.....	52
مكتبة البحث.....	54-59
فهرس المحتويات.....	61